# الاتفاقيات البيئية الدولية بين الواقع الإنساني ومصالح القوى الكبرى

# International environmental conventions between humanitarian reality and the interests of great powers

طالبة الدكتوراه/ سمية أوشن
جامعة باتنة 01، الجزائر
ouchensoumia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/12/30 تاريخ القبول للنشر: 2018/05/29

❖❖❖❖❖❖❖

**ملخّص:**

نسعى من خلال هذا المقال إلى معالجة الاتفاقيات البيئية التي أبرمت على المستوى الدولي، وذلك من خلال معرفة أهم المشكلات البيئية التي فرضت وجود مثل هذه الاتفاقيات، من أجل تحسين الوضع البيئي، واحترام حقوق الانسان، وهذا عن طريق فرضها التقيد بعدم إحداث ضرر بالبيئة واحترامها بشكل عام، وذلك على أساس أن قضايا البيئة ومشكلاتها في وقتنا الراهن أصبحت إحدى القضايا الرئيسية للخلاف أو التعاون بين الدول.

**الكلمات المفتاحية:** الاتفاقيات الدولية، المشكلات البيئية، التنمية المستدامة، مصالح القوى الكبرى، الأمن البيئي.

***Abstract:***

*In this article, we seek to adress the environmental conventions concluded at the international level by identifying the most important environmental problems which imposed the existence of such conventions to improve the environmental situations and respect for human rights by imposing an obligation not to harm the environment and respect it on the basis that environmental issues and their problems at present are one of the main issues of disagreement or cooperation between states.*

***Key words:*** *international conventions, environmental problems, sustainable development, major powers' interests, environmental security.*

## مقدّمة:

يتطور المجتمع الإنساني بصفة سريعة، وقد جاء هذا التطور خاصة بعد الثورة الصناعية. ولذلك فإنه بالموازاة مع هذا التسارع، فإن وظائف الإنسان في تزايد مستمر ما يولد تغييرا في البيئة بفعل هذه النشاطات. وعليه، فقد برزت القضايا البيئية في فترة متأخرة من القرن العشرين بصفتها مركزا رئيسيا للاهتمام والنشاط الدوليين، لذلك فإن فهم أسباب التغير البيئي وآثاره على مستوى العالم كانت

مهمة ملحة، حيث أن القضايا البيئية فيما مضى لم تكن جزءا من الاتجاه السائد في السياسة العالمية، بل كانت السياسة البيئية منخفضة للغاية لدرجة أنها لم تكن مرئية فعلا.

ولذلك فقد أصبح موضوع البيئة وحمايتها من المواضيع التي تثار باستمرار على المستويات المحلية والدولية، وأصبحت كذلك تشكل الشغل الشاغل للعديد من العلماء والباحثين في مختلف الميادين. إن هذا الاهتمام المتزايد بالبيئة يعود في أساسه إلى المخاطر الحقيقية التي أصبحت تهدد الإنسان الذي لن يتمكن مستقبلا من تفادي هذه التغيرات البيئية، ويكون عليه فقط تقبلها.

ومن أجل تدارك هذه المشكلات البيئية والتي يكون لها في الأغلب تداعيات خطيرة، تلجأ الدول وباستمرار إلى عقد اتفاقيات تفرض نوعا من القيود على الدول في مجال استخدامها للموارد بالطرق التي تشكل ضررا على البيئة، وهكذا فقد أصبحت القضايا البيئية تمارس ضغطا لافتا للنظر في المسائل التي تطرح ضمن علاقات الدول المتقدمة والمتخلفة معا، على أساس أن قضية البيئة ومشكلاتها تعد إحدى القضايا الرئيسية للخلاف والتعاون بين الطرفين، وبالتالي فإن المقال يحاول معالجة إشكالية مفادها:

ما مدى مواكبة الاتفاقيات البيئية الدولية لواقع حقوق الانسان، وهل حقيقة أنها تتماشى مع حقوق الإنسان أم أنها مجرد ترجمة لمصالح الدول الكبرى؟.

وتقوم الدراسة على افتراض أساسي مؤداه: أن المصالح الاستراتيجية الحقيقية تؤثر على استراتيجيات وسلوك الفاعلين، كما أن خلفيات ومصالح الدول العظمى تعد السبب الرئيس للتأثير على السياسات البيئية، ومنه استمرار وتفاقم الاختلالات والمشكلات البيئية على المستوى العالمي.

ولهذا يتم تناول الموضوع من خلال محاور البحث الآتية:

**أولا:** الإطار المفاهيمي للدراسة.

**ثانيا:** المشكلات البيئية العالمية وتأثيرها على الأمن الدولي والتنمية المستدامة.

**ثالثا:** الاتفاقيات البيئية الدولية كحل استعجالي لتدارك الأزمات.

**رابعا:** الترابط بين الشمال والجنوب كرهان لتحقيق الإدارة البيئية التعاونية.

## أولاً

## الإطار المفاهيمي للدراسة

### 1- تعريف الاتفاقية:

تعرف موسوعة الأمم المتحدة الاتفاقية بأنها مصطلح دولي يعبر عن اتفاق دولي ثنائي أو متعدد الأطراف يمكن أن يكون مفتوحا أو مغلقا للدول الأخرى التي لم تسهم في إعداده، كما يرادف هذا المفهوم تعريف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات للعام 1969 بأنها اتفاق دولي يعقد بين الدول بصورة خطية وخاضع للقانون الدولي[1].

والاتفاقية في المجال البيئي لا يسري مفعولها بمفهوم القانون الدولي، إلا بعد أن تجد التصديق النهائي عليها من جانب السلطات التشريعية في 60 دولة على الأقل، كما أنه يجب أن تصادق عليها دول تحتل المراتب الأولى في تلويث البيئة (الو. م. أ، اليابان، ..).

**2- تعريف البيئة[2]:**

لقد حظيت البيئة بدراسات علمية عديدة منذ القرن الماضي، وقد أعطيت لها الكثير من التعاريف نتناولها فيما يلي:

**- البيئة لغة:**

البيئة اسم مشتق من الفعل الماضي باء وبوأ وتبوأ أي حل ونزل وأقام، والاسم منها (بيئة) بمعنى المقام والمنزل أي محل الإقامة، وتبوأ المكان أي أقام به[3].

**- البيئة اصطلاحا:**

تعني النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية، ويستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم.

كما تعرف بأنها: كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية[4].

أول من صاغ كلمة (Ecology) هو العالم هنري أثرو H.Othoreaux عام 1858، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، ثم جاء العالم الألماني أرنست هيجل Ernest Hegel ووضع كلمة (Ecologie) عام 1866 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما: Oikes ومعناها مسكن، وكلمة Logos ومعناها علم[5].

## ثانياً

## المشكلات البيئية العالمية وتأثيرها على الأمن الدولي والتنمية المستدامة

**1- استنزاف طبقة الأوزون:**

الأوزون جزيء يتألف من ثلاث ذرات أكسجين، وهو غير مستقر نسبيا ونادر الوجود في الجو. ويوجد الأوزون على ارتفاع يتراوح بين 10 - 50 كلم فوق سطح الكرة الأرضية مشكلا ما يعرف بطبقة الأوزون، وهو ذلك الجزء من الغلاف الجوي الذي يسمى ستراتوسفير Stratosphère.

ميزة الأوزون أنه يمتص تقريبا كل الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة (RUV) الصادرة عن الشمس ليحمي بذلك النباتات والحيوانات من آثار هاته الأشعة الضارة.

وطبقة الأوزون شديدة التأثر بالأضرار التي يسببها الكلورين والفلورين والبرومين، وهي مركبات كيميائية شديدة التفاعل[6]، والتي تسمى بمركبات الـــ cfcs. فكل ذرة من ذرات الكلورين تستطيع القضاء على حوالي 100.000 ذرة أوزون، بالإضافة إلى ذلك فإن ثوران البراكين يمكن أن يسرع من معدل استنزاف الأوزون، ففي عام 1991 أدخل ثوران جبل بناتوبو Pinatubo في الفيليبين في الغلاف الجوي حوالي 20 مليون طن من ثاني أكسيد الكبريت في الغلاف الجوي، وهو الأمر الذي ساهم في تسجيل مستويات أعلى لاستنزاف الأوزون في العام 1992 و1993. ويرجع ذلك إلى تحول ثاني أكسيد الكبريت بسرعة إلى رذاذ من حامض الكبريتيك، مما عمل على زيادة استنزاف طبقة الأوزون[7].

وقد أخذ ثقب الأوزون بالظهور فوق منطقة القطب الجنوبي، هذا ما أدى إلى زيادات في كثافة الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة عند سطح الأرض، والتي لديها الكثير من الآثار السلبية، حيث

تضعف أنظمة المناعة، وتسبب حالات الماء الأزرق في العين، وسرطانات الجلد، كما أنها تؤدي إلى الإضرار بالمحاصيل ونموها، ما ينتج عنه تدني إنتاجية النباتات، الأمر الذي يقوض حلقة الغذاء[8]. وقد أفادت بيانات الأقمار الصناعية الصادرة عن وكالة الفضاء والطيران الأمريكية (ناسا) في أكتوبر 2013، بأن متوسط مساحة ثقب الأوزون في سبتمبر 2013 قد بلغ 21 مليون كلم2، بينما كان متوسط مساحته في منتصف التسعينات يقدر بحوالي 22.5 مليون كلم2[9].

**2- ظاهرة الاحتباس الحراري:**

يرتبط الاحتباس الحراري بشدة بانعكاسات ارتفاع كميات الغازات الدفيئة على طبقة الأزون الرقيقة الموجودة في الغلاف الخارجي حول الأرض، حيث يمتص الأوزون الإشعاع فوق البنفسجي الذي تصدره فيمنع إصابة الأرض بارتفاع شديد في درجة حرارتها.

وتعتبر مشكلة الاحتباس الحراري مشكلة عالمية، خاصة وأن كل انبعاثات الغازات الدفيئة تؤثر في مناخ الأرض بغض النظر عن مكان صدورها، إلا أن كلفة إجراءات تلطيف آثار الاحتباس الحراري وفوائدها ستوزع بشكل غير متساو بين البلدان على الأغلب[10].

ويعتبر العالم الفرنسي جوزيف فوريير (J. Fourier) أول من اكتشف الظاهرة "البيت الزجاجي" أو ظاهرة "الدفء الكوني" سنة 1824، بعد ذلك درسها العالم سفانتي أرهينيوس (Svante Arrhenius) عام 1896[11].

ويرتبط الاحتباس الحراري بشدة بانعكاسات ارتفاع كمية الغازات الدفيئة على طبقة الأوزون الرقيقة الموجودة في الغلاف الخارجي حول الأرض، فهناك غازات تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحا (خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان)، وقد ازداد تركيزها بفعل نشاط الإنسان، فتحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس، ما يحدث ارتفاعا في درجة حرارة الأرض، عن طريق دفعها للأشعة إلى الأرض.

حيث تستمد الأرض حرارتها من أشعة الشمس فيما تفقد بعضها خارج الفضاء الخارجي، وهذا ما يعطيها نوعا من الاتزان الحراري، فبعض هذه الحرارة يتم خزنه في الغلاف الجوي، فيعمل كل من: بخار الماء في الغلاف الجوي، وكذا غاز ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان وغازات أخرى على صد كميات من هذه الأشعة الحرارية في جو الأرض أو امتصاصها.

وتساهم الغازات الدفيئة في إعادة بعث الموجات الطويلة من أشعة الشمس المنعكسة عن الأرض إلى الفضاء الخارجي، فيما يتم امتصاص الموجات الحرارية الأقصر وإعادة بعثها صوب الأرض[12].

وقد شكلت ظاهرة الاحتباس الحراري أحد مظاهر الإفساد البيئي لاسيما وأن الدول المتقدمة هي المسؤولة بنسبة كبيرة عنها، مما جعلها تفرز تحديات تتعلق بالأمن وباستمرارية الحياة على كلا الطرفين شمال- جنوب.

**3- التلوث البيئي:**

يعتبر التلوث موضوع الساعة ومركز اهتمام الدول المتقدمة، غير أن أغلبية الدول الفقيرة تعتبر الحديث عن التلوث ترفا فكريا، ومكافحته من الكماليات غير اللازمة.

والتلوث البيئي هو: "إحداث تغيير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية، ما يؤدي إلى ظهور بعض الموارد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلى اختلاله". وينتج التلوث عن استنزاف الموارد الطبيعية، الممارسات الصناعية والزراعية وإدارة الموارد الطبيعية غير المستدامة[13]. ويتمثل التلوث البيئي في[14]:

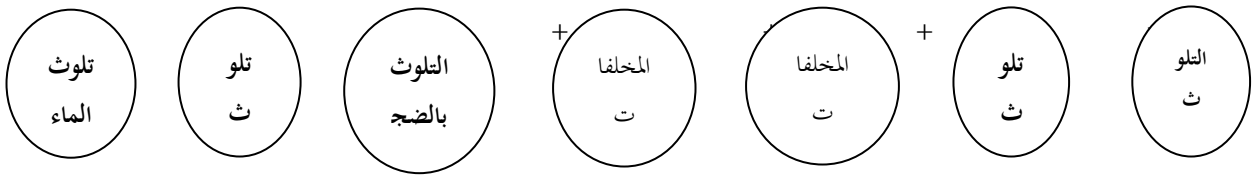


وقد ظهر أول تحليل اقتصادي لظاهرة التلوث البيئي عام 1932 من خلال ما قدمه الاقتصادي الانجليزي (Pigou Arthur Cecil) في دراسته عن اقتصاديات الرفاهية حيث يرى أن الرفاه إذا تحقق في مجتمع فإنه يتم على حساب مجتمع آخر[15].

وقد قالت السيدة انديرا غاندي- رئيسة وزراء الهند سابقا- في كلمتها أمام مؤتمر ستوكهولم عام 1972 حينما عبرت عن سبب عدم العناية بمكافحة التلوث في البلاد الفقيرة: "كيف يمكننا أن نتحدث إلى أولئك الذين يعيشون في قرى ومنازل هي أقرب إلى الأكواخ، عن ضرورة حماية الهواء والمحيطات والأنهار، في حين أن حياتهم بحد ذاتها في الأصل موبوءة، إن البيئة لا يمكن تحسينها في ظل الفقر"[16].

ويمكن أن نعتبر التلوث من جهة أنه ناتج عن مكونات البيئة نفسها كالغازات والأتربة التي تقذفها البراكين، وأكسيد النيتروجين التي تتكون في الهواء نتيجة للتفريغ الكهربائي وحبوب اللقاح لبعض النباتات وما إلى ذلك، ومن جهة أخرى، فهو من نتائج السباق نحو التسلح والأسلحة الفتاكة من طرف الدول الصناعية، وقيامها بالتجارب النووية دون أن تضع في الحسبان قضايا البيئة، حيث قامت العديد من هذه الدول بدفن نفاياتها المشعة والسامة في بعض بلدان العالم الثالث.

**4- النفايات السامة:**

دول الشمال تنتج 90% من النفايات السامة في العالم، وتكون هذه النفايات على شكل أبخرة وغازات أو تأخذ أشكالا صلبة أو سائلة. وخطورتها تتمثل فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم تحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا، وأخطرها هو ثقب الأوزون، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات التي تشكل نسبة 71% من مساحة الأرض.

وتقدر "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، التي تمثل 30 أغنى دولة في العالم، أن كمية النفايات ارتفعت داخل دولها الأعضاء بين 1980- 1995 بنسبة 25% لكل شخص سنويا، أي من 904 باوندات إلى 1.146 باوند، وتقول المنظمة أنه من المتوقع أن يتضاعف إنتاج النفايات البلدية خلال الـ 20 عاما المقبلة، هذا وتتوقع "لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، أن تتزايد كمية النفايات العالمية في العام 2025 بخمسة أضعاف عن حجمها الحالي، أما في الدول النامية، فتتوقع اللجنة أن تتضاعف كمية النفايات في السنوات العشر القادمة[17].

وقد كشفت إحدى الدراسات الصادرة عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية من أن عام 2010 المنصرم يصنف كواحد من بين الأعوام الثلاثة الأشد حرارة منذ بدء المجتمع البشري، خاصة في أفريقيا ومناطق من آسيا، وأضافت المنظمة من أن معدلي درجات حرارة سطح الأرض والبحر زادا عن معدلاتهما في الفترة ما بين عامي 1961 و 1990 بمقدار نصف درجة مئوية، ومن المتوقع أن يرتفعا بنحو أربع درجات مئوية بحلول عام 2060، ومن المحتمل أن يؤدي هذا الارتفاع السريع إلى تعطيل إمدادات الغذاء والماء في أجزاء كثيرة من العالم[18].

ونتيجة لارتفاع درجة الحرارة، فإن كمية الأمطار المتساقطة في بعض الأجزاء من العالم ستنقص بنسبة 50%، بينما تزداد في مناطق أخرى، مما يعني أن الإنتاج الغذائي العالمي سيتناقص. من ناحية أخرى، سيؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلي زيادة معدل ذوبان الثلوج، وبالتالي إلى ارتفاع سطح البحر، مما سيؤدي إلى غرق جزر كاملة موجودة في المحيط الباسيفيكي والهندي والهادي، بالإضافة إلى غرق جميع المناطق الواقعة في مستوى منخفض عن سطح البحر.

إن قضايا التلوث والاحتباس الحراري واتساع طبقة الأوزون والتصحر والجفاف، نقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية، فقدان التنوع البيولوجي،.. كلها مشاكل قد لفتت الانتباه العام، وبخاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لازدياد خطورتها على المستوى العالمي، باعتبار أنها مشاكل قد تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

وتبرز هذه المشكلات البيئية الكبرى لنهاية القرن العشرين من خلال عواقبها الوخيمة خاصة مع اتصال ذلك بسلسلة مترابطة من القضايا كمسألة الفقر والتهميش وتوزيع الثروة، بالإضافة إلى أنه ينجر عنها نتائج خطيرة تشمل بالأساس: هلاك الإنسان حيث تؤدي التغيرات المناخية بحياة 150 ألف شخص سنويا، بالإضافة إلى اختلال التوازن البيئي، مشاكل الهجرة، النزوح، انتشار الحروب من أجل الحصول على الموارد الطبيعية (المياه، الطاقة،...)، وأكبر دليل على ذلك ما يحصل اليوم في الشرق الأوسط ودول أفريقيا والساحل بشكل خاص، بالإضافة إلى استنزاف الموارد، غياب الاستقرار والأمن (الاجتماعي، السياسي،...)، انقراض الكائنات الحية، خسائر زراعية وصناعية جمة، انتشار الفقر والمجاعة والأمراض الفتاكة: الكوليرا، الأنيميا، البلهارسيا، التيفويد،...، بالإضافة إلى التوقعات الخاصة باختفاء بعض الجزر وزوال بعض الدول، حيث أن هناك دراسة جامعية من ولاية أوهايو الأمريكية تقول إن طبقات الجليد في منطقة آندن الجبلية جنوب البيرو كانت تتناقص بأقل من خمسة أمتار سنويا ما بين عامي 1963 و1978، وارتفع ذلك إلى أكثر من 150م بين عامي 1998 و2000، وإذا تواصل ذلك يمكن أن تختفي أجزاء واسعة من البيرو تحت سطح الماء بعد عقد أو عقدين من الزمن. بالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت منظمة السلام الأخضر إلى أنه بحلول عام 2080 فإن منهاتن وشنغاي ستختفيان تحت سطح الماء، وسيحدث ذلك نتيجة لارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان الغطاء الجليدي لغرينلاند في القطب الشمالي مما يتسبب بدوره في ارتفاع منسوب مياه البحر يصل إلى أكثر من خمسة أمتار، وبالتالي إغراق المناطق الساحلية[19].

وهناك تقرير جاء تحت عنوان: تقرير الكوكب الحي 2002، يذكر بأن هناك ضغوطا كثيرة على مصادر المياه والغابات والأراضي المستخدمة ومصادر الطاقة بحيث أنه خلال 150 عاما يمكن أن يستنفذ كوكب الأرض[20]، والجدول التالي يبين هذه المخاطر البيئية:

**جدول (1):** أهم الآثار البيئية على مستوى العالم الناجمة عن تسارع النمو الاقتصادي[21]

| النوع | الآثار البيئية |
|---|---|
| الأجناس النباتية | انقراض 400 نوع من النباتات خلال القرون الأربعة الماضية، كما أن هناك 33000 نوع من الأجناس النباتية من بين 242000 نوع مهددة بالانقراض |
| الأجناس الحيوانية | انقراض 400 نوع من الفقاريات منها 88 نوع من الثدييات و107 أنواع من الطيور، وانقراض أكثر من 320 نوع من اللافقاريات، وهناك 11% من مجموع الأجناس الحيوانية التي يصل مجموعها إلى 9600 نوع مهددة بالانقراض |
| الغابات | فقد العالم من الغابات مؤخرا نحو 200 مليون هكتار |
| التلوث | - ارتفعت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو من 280 جزءا بالمليون إلى 363 جزءا بالمليون<br>- تجاوزت الاطلاقات الصناعية من الرصاص مستواها الطبيعي بسبع وعشرين مرة |

وفي هذا السياق، تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ بوضوح على وجود مسؤولية مشتركة لكل الدول ولكنها متمايزة، تأسيسا على أن الدول المتقدمة تعد مسؤولة بدرجة كبيرة في إحداث تركيزات تلك الغازات، وهي المسؤولة عن تراكم هذه الانبعاثات في الماضي. وبالتالي فإن العمل يجب أن يبدأ أولا من قبل الدول المتقدمة. ويتوقع أن تقوم الدول النامية أيضا باتخاذ إجراءات معينة، ولكن على الدول المتقدمة أن تساهم بالتمويل وبنقل التكنولوجيا لمساعدة هذه الدول في إنجاز الأعمال المسندة إليها[22].

## ثالثاً

## الاتفاقيات البيئية الدولية كحل استعجالي لتدارك الأزمات

بناء على المعطيات السابقة، فقد تزايد الوعي الدولي بالضرر اللاحق بالبيئة العالمية، وازدادت باطراد الأهمية المعطاة لإقامة أنظمة بيئية. فالتلوث، الاحتباس الحراري، الضرر الواقع على طبقة الأوزون كلها مشاكل خطيرة قد فرضت إقامة جملة من الاتفاقيات في محاولة لحماية البيئة على المستوى العالمي.

إن أول اتفاقية دولية معنية بالبيئة هي التي وقعت في مدينة برن عام 1889، فكانت تهتم بصورة أساسية بمنع انتشار مرض نوع من قمل النبات يعرف بـ : الفكلر كان يهدد بالقضاء على كروم العنب في أوربا. وتبعت ذلك خلال عشرينات وخمسينات القرن العشرين سلسلة من الاتفاقيات العالمية كانت

جميعها معنية بالمحافظة على سلالات نافعة من النباتات التي يتعهدها الإنسان بالرعاية، أو منع انتشار الأمراض، وبالمثل فقد كانت أول اتفاقية حول الغطاء الحيواني هي اتفاقية حماية الطيور المفيدة للزراعة التي أبرمت العام 1902[23].

وفي عام 1911 وافقت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وروسيا على الدخول في اتفاقية "حماية حيوانات الفقمة ذات الفرو" التي كان يتم انتقاؤها بصورة جائرة، وكذلك الاتفاقية الدولية حول صيد الحيتان. التي وضعت عام 1946، حيث أنها أنشأت ناديا للدول التي تقوم بصيد الحيتان هدفه إدارة حصاد الحيتان[24].

ولكن ستينات القرن العشرين هي التي شهدت بدايات ازدياد الجهود الدولية المتسارعة بموضوع البيئة وبضرورة المحافظة عليها، وكان ذلك عندما أصدرت " راشيل كارسون Rachel Carson " كتابها الشهير عام 1962 الذي حمل عنوان: الربيع الصامت Silent Spring، عندما نفقت الطيور ولم تعد تسمع أصواتها الجميلة في ربيع ذلك العام، بالإضافة إلى الدخان الناجم عن احتراق الوقود التقليدي في محطات توليد الكهرباء، وبفعل المركبات والمصانع وما ينجم عن الحرائق المتنوعة من تلويث بعضها متعمد وبعضها الآخر غير متعمد. وقد أكدت في كتابها أننا أصبحنا نعيش في بيئة ملوثة تماما بسبب المواد الكيميائية الخطرة والمبيدات الحشرية مثل: الديوكسين ومشتقاته، وقد حذرت من استخدام هذه المبيدات الكيميائية الصناعية للقضاء على الآفات الزراعية، وشددت على ضرورة احترام النظام الايكولوجي الذي نعيش فيه حفاظا على صحة الإنسان والبيئة أيضا، ونتيجة لذلك أنشأ الكونغرس الأمريكي في عام 1970 وكالة حماية البيئة كنتيجة مباشرة لحركة المحافظة على البيئة التي أطلق شرارتها الأولى كتاب الربيع الصامت، كما حظرت الحكومة في عام 1972 استخدام مبيد الحشرات (DTT)[25].

ويرجع الاهتمام بأول قضية بيئية إثر حدوث ظاهرة نفوق الأسماك بين سنوات 1967- 1968 في العديد من البحيرات في الدول الاسكندينافية: النرويج، السويد، الدانمرك، حيث اتضح من خلال البحث في أسبابها أنها ناتجة من غازات ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين المنبعثة أساسا من المصانع الموجودة في انجلترا وألمانيا، ونتيجة للحاجة لوجود تعاون دولي، فقد طلبت هذه الدول عقد مؤتمر دولي للبيئة الإنسانية سمي بـ: مؤتمر ستوكهولم وعقد ما بين 5 إلى 16جوان 1972 في العاصمة السويدية ستوكهولم، تحت شعار " نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة "، وقد أوفدت إليه 113 دولة ممثلين عنها، على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي سابقا رفض المشاركة بحجة عدم توجيه دعوة إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية لحضور المؤتمر. وقد وضع هذا المؤتمر 26 مبدأ تدعو الدول إلى التعاون من أجل حماية وتحسين البيئة الطبيعية من خلال منع التلوث، وتشجيع التعليم ووضع تخطيط عقلاني، كما قدم 109 توصية محددة للعمل الدولي، بما في ذلك وقف صيد الحيتان لأغراض تجارية لمدة 10 سنوات[26].

وقد عرض هذا المؤتمر مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة. كما حدد هذا المؤتمر

أهم الاختلالات البيئية في التزايد السكاني المضطرد وما ينتج عنه من استغلال بشع للثروات الإنسانية، الشيء الذي يؤدي إلى إتلاف الثروات وتزايد نسبة التلوث والحاجيات الغذائية، وكذا مشاكل النفايات والتصحر، واضطراب المناخ وارتفاع حرارة الأرض، بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالتسلح وانتشار الأسلحة الكيماوية والجرثومية. وأشار إلى وجوب إنشاء جهاز دولي يكون تابعا لهذه المنظمة الدولية ويعنى بالشؤون البيئية، وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول هذه التوصيات، وبادرت في ديسمبر من العام نفسه إلى إنشاء تنظيم خاص لهذا الغرض أطلق عليه: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ( UNEP ) حددت أهدافه في: الدعوة إلى المحافظة على البيئة وتنميتها، تفعيل مبدأ التربية البيئية، مكافحة كل أشكال الاستغلال البشع لموارد الأرض الطبيعية، وقف تدخلات الإنسان الضارة بتوازن البيئة، كما أنشأت لجان أخرى فرعية عديدة تعنى بالموضوع ذاته في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي[27]. ومنذ تاريخ انعقاد هذا المؤتمر، يجري الاحتفال سنويا بيوم 5 جوان كيوم عالمي للبيئة.

ولقد ظهر اهتمام عالمي بقضية البيئة مرة أخرى باكتشاف ثقب الأوزون سنة 1974 عندما أصدر اثنان من العلماء: رولاند (Rowland) ومولينا (Molina) من جامعة بركلي بالو . م . أ بحثا تشير نتائجه إلى أن الغازات المستخدمة في التكييف والتبريد تصعد إلى طبقات الجو العليا وتحدث خللا في طبقة الأوزون[28]، وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة[29].

وفي عام 1985 تم إثبات الافتراضات الخاصة بثقب الأوزون، وعلى إثرها أقيمت اتفاقية فيينا Vienna convention لحماية طبقة الأوزون سنة 1985، وهي اتفاق إطاري توافق فيه الدول على التعاون في إجراء بحوث وتقييمات علمية مناسبة لمشكلة الأوزون، وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير ملائمة لمنع الأنشطة التي تضر بطبقة الأوزون. وخلال المفاوضات التي جرت بشأن اتفاقية فيينا، ناقشت البلدان إمكانية الاتفاق على بروتوكول يستهدف خصيصا بعض المواد الكيميائية، ولكن تعذر التوصل إلى توافق في الآراء[30]. لذلك فإن هذه الاتفاقية تعنى بطبقة الأوزون، كما تعنى بالآثار الضارة للتغييرات في البيئة المادية أو في الكائنات الحية، بما في ذلك التغييرات في المناخ التي لها آثار شديدة الضرر على الصحة البشرية أو على تركيب ومرونة وإنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية وتلك التي ينظمها الإنسان.

وفي سنة 1986 وقعت كارثة تشرنوبيل Tchernobyl التي تعد من أكثر الكوارث التي حدثت في تاريخ البشرية خطورة إلى حد الآن، ومفاعل تشرنوبيل هو أحد المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، ويقع على مسافة 120 كلم من مدينة تشرنوبيل المهجورة حاليا، في مقاطعة كييف الأوكرانية.

ووقعت كارثة تشرنوبيل في 26 أفريل 1986، وتعد أكبر كارثة نووية شهدها العالم، حيث تم إجراء تجربة في الوحدة الرابعة التي كان فيها الانفجار والذي وقع على إثر خلل بأحد المولدات التوربينية بالمحطة، وأدى إلى حدوث اضطراب في إمدادات الطاقة في جمهورية أوكرانيا، كما أدى إلى إغلاق المصانع وتعطل المزارع وبلغت الخسائر المادية أكثر من 3 مليارات دولار، وقد لقي 36 شخصا مصرعهم، وأصيب أكثر من 2000 شخص، وعقب الانفجار أعلنت السلطات في أوكرانيا أن منطقة تشرنوبيل منطقة منكوبة، وتم إجلاء أكثر من 100 ألف شخص من المناطق المحيطة بالمفاعل. وبعد سنوات توفي عدد كبير من المواطنين متأثرين بالإشعاع الناجم عن هذا الانفجار الذي وقع في المفاعل الرابع، أما المفاعل الثالث فقد كان معطلا، والمفاعلان المتبقيان فبقيا يعملان ويزودان أوكرانيا بالطاقة الكهربائية لمدة تزيد عن 14 عاما من الحادث، وتم إغلاقهما بعد التنسيق مع وكالة الطاقة الذرية الدولية عام 2000.

وكنتيجة عن هذا الانفجار، فقد انتقلت كميات كبيرة من المواد المشعة إلى غرب أوربا وشمالها، والشرق الأوسط، بحيث ساهمت حركة الرياح في ذلك. وقد قدرت كمية المادة المشعة التي انطلقت من المفاعل بحوالي 200 ضعف ما نتج من مواد مشعة من قنبلتي هيروشيما وناكازاكي معا[31].

بعد ذلك عقد بروتوكول مونتريال سنة 1987 بغرض حظر استخدام المواد الكيميائية لترميم طبقة الأوزون، والذي حقق نجاحا ملحوظا وكان أول اتفاقية متعلقة بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والتي وقعت بعد مفاوضات دولية استمرت عدة شهور. وقد وافقت على هذا البروتوكول 24 دولة كانت غالبيتها من الدول المصنعة ودول المجموعة الأوربية، وقد ألزمت الأطراف الداخلة في هذا البروتوكول بخفض استهلاكها من خمسة أضعاف من المركبات الحاوية على عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCS) بنسبة 50% بحلول عام 1999، وتجميد استهلاكها لثلاثة أنواع من الهالونات.

وتعززت فعالية بروتوكول مونتريال بصورة مطردة بين عامي 1987و 1995، وبقبول الدول النامية عام 1995 الاستغناء التدريجي عن هذه المركبات، أصبح بروتوكول مونتريال عالميا، وبلغ مجموع الأطراف الموقعة عليه 155 دولة. ومازالت هذه الاتفاقية لحد الساعة تعتبر النموذج المثالي لحل مشاكل البيئة العالمية، حيث اشتملت علي ترتيبات لتمويل التزام الدول النامية بالخطوات المطلوبة[32].

وفي 27 أفريل 1987 قدمت لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (United nations commission for environment and development) تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك (Our Common futur) والمعروف كذلك بتقرير برونتلاند (The Brundtland Report) نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة التي ترأست هذه اللجنة: جروهارلم برونتلاند (Gro Harlem Brundtland)، وقد أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها"[33] " c'est un développement qui répond aux besoins des générations du présent sans compromettre la capacité des générations futures a répondre aux leurs"، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

وفي أواخر ثمانينات القرن الماضي أدى تشديد الأنظمة البيئية في البلدان الصناعية إلى ارتفاع كبير في تكلفة التخلص من النفايات الخطرة، مما أدى بدوره إلى تصدير هذه النفايات من البلدان الصناعية إلى أوربا الشرقية والبلدان النامية. وهذا ما أدى إلى انقراض آلاف الأنواع من الحيوانات والنباتات، نتيجة لذلك جاءت اتفاقية بازل (Basel)/ سويسرا في عام 1989 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1993 التي فرضت حظرا كاملا على شحن النفايات الخطرة من بلدان في العالم المتقدم، إلى بلدان في العالم المتخلف أو الأقل نموا[34].

وقد وقعت 105 دولة والمجموعة الأوربية على الوثيقة الختامية لمؤتمر بازل، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا لم توقع على هذه الاتفاقية.

ثم عقدت قمة الأرض من 3 إلى 14 جوان 1992 بريو ديجانيرو بالبرازيل حول البيئة والتنمية، تحت شعار "الأرض بين أيدينا"، وقد جاء هذا بعد فترة الحرب الباردة وبعد العديد من المشكلات البيئية والقضايا التي فرضت نفسها على الساحة العالمية، نذكر على وجه الخصوص الغزو العراقي للكويت والكوارث البيئية- على غرار الكوارث الإنسانية- التي حصلت هناك[35].

وبعد مؤتمر ريو ديجانيرو أكبر تجمع عالمي في التاريخ، حيث ضم ممثلين عن 178 دولة، وحضره أكثر من 100 من رؤساء الدول والحكومات، واستهدف حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة للنمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة[36]. وقد بدأ المؤتمر بدقيقتي صمت احتراما لمتاعب الكوكب المريض، ثم ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كلمة افتتاح المؤتمر، أكد فيها أن الأرض مريضة بالتخلف والتقدم معا، وأن الدول الأغنى تتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية تلويث الأرض، وأن الجميع معنيون أهل الشمال الغني وأهل الجنوب الفقير، لأن الأرض بيتهم المشترك، وأضاف أن التنمية يجب أن لا تتم على حساب البيئة، وأن إنقاذ الأرض من أجل الأجيال المقبلة يستلزم جهدا دوليا موحدا، وتعاونا عالميا منسقا بين جميع أبناء الجنس البشري.

وقد أنشأت قمة الأرض مؤسسات عدة لتعزيز التنفيذ الشامل والمزيد من التطوير لجدول الأعمال21، وكانت أهم هذه المؤسسات لجنة التنمية القابلة للاستمرار (CSD)، ومرفق البيئة العالمية (GEF)، واللذين يعملان جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الهيئات التابعة للمنظمة الدولية. وتم خلال هذه القمة بلورة مشروع ميثاق الأرض المتكون من 800 صفحة ويضم 27 مبدأ يجب الاستناد عليها في إدارة الكرة الأرضية من أجل الحفاظ على البيئة، وتم تبنيه سنة 2000، واعتماده كقاعدة لإعداد برنامج القرن الحادي والعشرين Agenda 21.

وقد ناقش المؤتمر عددا من مشروعات الاتفاقيات الدولية، ووقعت أكثر من 150 دولة على اتفاقيتين منها فقط هما:

**1- اتفاقية تغير المناخ:**

تمت مناقشة هذه الاتفاقية في عام 1991 ومن ثم تبنيها في قمة الأرض في ريو ديجانيرو عام 1992[37].

ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 21 مارس 1994 وقد صادقت عليها حتى اليوم ما يقارب 190 دولة وتعطيها هذه العضوية شبه العالمية دعماً عالمياً من بين كل الاتفاقيات البيئية الدولية.

**2- اتفاقية التنوع الحيوي:**

جاءت هذه الاتفاقية للمحافظة على جميع أصناف الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض، حيث يشير تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ما يتراوح بين 100و 200 نوع من الكائنات الحية الحيوانية والنباتية ينقرض يوميا[38].

ودخلت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 1993، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع على هذه الاتفاقية حماية لمشروعاتها الحيوية القائمة على استخدام الهندسة الوراثية، لأن هذه الاتفاقية لا تحمي حقوق براءة الاختراع في الصناعة البيوتكنولوجية. وفي وقت لاحق قرر بيل كلنتون التوقيع على الاتفاقية عام 1993، توافقا مع الاتجاه العالمي لإقرارها، بعد أن رفض التوقيع عليها الرئيس السابق جورج بوش معللا أن الجهد العلمي الذي تبذله أمريكا تخطى أهداف المعاهدة.

**3- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:**

في عام 1994 تم تبني الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، غير أنها دخلت حيز التنفيذ عام 1996، وكانت أول معاهدة دولية تتصدى مباشرة لقضية التدهور البيئي في المناطق الريفية. وقد جاء فيها التركيز على العلاقة بين التصحر وتردي الأراضي والجفاف والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة[39].

بالإضافة إلى ذلك، يمثل بروتوكول "كيوتو Kyoto" لسنة 1997 أكبر نقطة خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ يمثل هذا البروتوكول خطة الأمم المتحدة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، فقد أقرت بالمسؤوليات الخاصة التي تقع على البلدان المتقدمة عن التغير المناخي بفعل الإنسان، وأقرت بالحاجة إلى إجراء أبحاث وبالتزام البلدان كافة بالتبليغ عن انبعاثاتها الدفيئة.

واتفق فيه على تخفيض الانبعاثات الكلية لستة من الغازات الدفيئة بمتوسط قدره: 5.2% في الفترة ما بين 2008 و2012 (فترة الالتزام الأولى)[40]. كما حدد البروتوكول للبلدان المتقدمة أهدافا ملزمة لتخفيض الانبعاثات ووضع آليات (مثل تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات) من أجل مساعدة العملية. لكن ما نلاحظه أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت على الاتفاقية في عهد الرئيس كلينتون لكنها قررت الانسحاب من البروتوكول عام 2001 بقرار صادر عن الرئيس جورج بوش الابن المعارض لهذا البروتوكول من وجهة نظره القائلة: أن بنوده الإجبارية ستضر باقتصاد بلاده، ولا تزال هذه النظرة قائمة إلى حد الآن مما يبرر إلى حد كبير موقف الدول النامية من هذه الاتفاقيات ويشرعن مصداقيته[41].

وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005 بتوقيع روسيا عليه في أكتوبر 2004، وحاليا هناك 193 دولة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة) التي أودعت وثائق التصديق أو الانضمام إليه.

لقد وقعت كل الدول الصناعية على اتفاقية كيوتو، بما في ذلك الولايات المتحدة، وكان ذلك أثناء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ونائبه آل جور، ولكن إدارة جورج بوش الابن أعلنت انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية، ولا تزال خارجها. ويتعلق موقف الولايات المتحدة بالتكلفة الاقتصادية، حيث تضغط الشركات الكبرى على الرئيس بحجة أن تكلفة تحويل التكنولوجيا من أجل تقليل انبعاث الغازات الدفيئة ستكون عالية جدا. ومن الملاحظ أن هناك إسرافا في استخدام الطاقة في الولايات المتحدة، فدول أوروبا في الشمال البارد يستخدم فيها الفرد 7 آلاف كيلووات طاقة في السنة، بينما في الولايات المتحدة يستهلك الفرد 13 ألف كيلووات طاقة في السنة[42].

وهناك مؤتمر آخر عقد بجوهانسبورغ بجنوب أفريقيا عام 2002 حول التنمية المستدامة، حضره ممثلون لأكثر من 160 دولة وعشرات الآلاف من المختصين وتم التوقيع على المعاهدة التي تضمن وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

وقد سلطت خطة جوهانسبورغ الضوء على العلاقة بين التصحر والفقر مؤكدة دور اتفاقية مكافحة التصحر كأداة هامة لمكافحة الفقر، وتدعو الخطة إلى اتخاذ إجراءات على كافة المستويات من أجل مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل تحسين الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالمناخ والتنبؤات الجوية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية[43].

وفي العام 2009 عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن بالدانمرك. وقد شهد هذا الحدث رفيع المستوى نزاعاً حول الشفافية والعملية ذاتها. وأثناء الجلسات رفيعة المستوى انعقدت مفاوضات غير رسمية في مجموعة تشمل الاقتصاديات الكبرى وممثلين عن المجموعات الإقليمية ومجموعات المفاوضات الأخرى. ووضعت الخطة برنامجا مضاعفا للعمل يفوق خطة خارطة الطريق في مجال تغير المناخ ويعتمد على أربع ركائز: التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل. وتم وضع اللمسات الأخيرة على أمرين هما: التزامات خفض الانبعاثات من الدول الصناعية للمرحلة الثانية من بروتوكول كيوتو، وكذا الأهداف العالمية للعمل التعاوني الطويل الأجل حتى عام 2050. وعلى الرغم من هذه المفاوضات فشل المؤتمر في تحقيق الأهداف المطلوبة[44].

وقد كان هناك اهتمام عالمي مرة أخرى بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال مؤتمر البرازيل الذي عقد في الفترة من 20 إلى 22 جوان 2012 والذي جاء تحت عنوان: المستقبل الذي نريد The Future We Want، يأتي هذا المؤتمر والعالم يعيش ظروفا اقتصادية وسياسية عصيبة تتميز بـ: أولا: استمرار الأزمة المالية العالمية لاسيما في الدول الكبرى، ثانيا: التداعيات المستدامة للأزمات المالية في منطقة الأورو، وثالثا عدم استقرار الوطن العربي نتيجة ما يعرف بـ: الربيع العربي منذ 2011[45].

وقد عبر الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند (François Hollande) عن أسفه لعدم قدرة الدول على الاتفاق على إحداث وكالة عالمية مختصة في المجال البيئي، وكذلك للعجز عن إيجاد التمويلات الابتكارية في مجالي التنمية والبيئة، ولكن غياب قادة الأقطاب الاقتصادية الأوربية الكبرى عن المؤتمر يبين بوضوح انشغال الأوربيين بالأزمات المالية الداخلية، وعدم اهتمامهم الكافي بالمشاكل البيئية خلال هذه الفترة من تاريخ العلاقات الدولية البيئية[46].

لقد غاب الرئيس الأمريكي عن هذا المؤتمر مما يدل على أن الدبلوماسية البيئية لا تشكل أولوية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد ترأس الوفد الأمريكي هيلاري كلينتون H. Clinton التي عبرت في كلمتها عن الوقت العصيب للمجموعة الدولية، وأن هذا الوضع يرتبط بالتخطيط ذي الأمد البعيد، كما ذكّرت برغبة أمريكا في القضاء على الفقر واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع موت الأطفال.

ما يلاحظ أن الورقة التي قدمتها كلينتون إلى المؤتمر هي عبارة عن سرد للأماني التي لا يحتاجها المجتمع الدولي، بل يجب التحرك عمليا لإنقاذ الكوكب من الدمار والخراب، لأننا أصبحنا نرى حقيقةً أن المستقبل أصبح غير مضمون[47].

وأخيرا يأتي مؤتمر التغيرات المناخية بقطر في ديسمبر 2012، بمشاركة 194 دولة، وقد جرى فيه تقييم التطور الذي حدث في مجال تنفيذ السياسات الأممية الخاصة بالتغيير العالمي، فضلا عن تقديم حلول وقرارات في هذا المجال.

وأشار باسكال كانفان وزير التنمية الفرنسي إلى أن الدول الرئيسية المانحة ترفض الالتزام بهذا المبلغ الكبير وأن المفاوضين يسعون لإيجاد صيغة تساعد على رسم مسار لتوفير مساعدات تصل إلى 100 مليار دولار، كما أن الولايات المتحدة ظلت تعارض حتى نهاية المؤتمر الحديث عن أي مسار يلزمها بصرف مساعدات في هذا الصدد مشترطة وجود آليات للقياس والتحقق من قيام البلدان بتخفيض الانبعاثات، وهذا ما ترفضه البلدان النامية[48].

*من خلال هذه الاتفاقيات والمؤتمرات التي تشكل هيكل البيئة العالمي، نرى أنه بالرغم من أهميتها والقرارات الناتجة عنها، إلا أنها لا تزال حبرا على ورق، والنتيجة هي أن معظم هذه الاتفاقيات البيئية تعتبر بمثابة "صكوك فقدت قيمتها وفعاليتها"، فهي اتفاقيات رمزية أو ضعيفة، تهدف الدول القيادية إلى صياغة الالتزامات بما يتلاءم مع مصالحها.

## رابعاً

## الترابط بين الشمال والجنوب كرهان لتحقيق الإدارة البيئية التعاونية

يمكن القول إن معالجة القضايا البيئية التي حدثت في العهد القريب تكشف عن تحول في موضوع السياسة الدولية المتعلقة بهذه المسألة، أو على الأقل إجراء نوع من إعادة ترتيب الأولوية المتاحة لها. فقد تزايد وعي العلماء بالضرر اللاحق بالبيئة العالمية، وازدادت معه الأهمية المعطاة لإقامة أنظمة بيئية، ورغم الإجراءات المتعددة المتخذة في هذا المجال، ورغم الاتفاقيات والمعاهدات العديدة، إلا أن الأدلة العلمية تشير إلى أن الوضع مستمر في التدهور، حيث أنه على سبيل المثال تشير الإحصائيات إلى أن

نسبة استهلاك الخشب تزيد 20% كل 10 سنوات، كما أن إزالة الغابات في حوض الأمازون تسبب في انخفاض بلغ 25% من رطوبة هواء المنطقة، و12.5% من الإنتاج العالمي للأكسجين، وهذا ما يوضح بجلاء أن الإنسان ذاهب لتدمير حياته بنفسه.

ولهذا فإن عدم الأخذ بهذه الاتفاقيات بجدية، انجرت عليه العديد من التداعيات ويطرح في هذا الصدد الكاتب: فرانس هاريس (Frances Harris)، سؤالا جوهريا مفاده: هل أن هذه المشاكل البيئية كبيرة لهذا الحد حتى لا نتمكن من حلها؟، وللإجابة على هذا السؤال قدم ثلاث فرضيات رئيسية: الأولى هي أن علم البيئة معقد، بينما نحن محاطون بأنظمة في ديناميكية متسارعة، الثانية هي أن هناك العديد من الفواعل أسماها بجماعات المصلحة، وتكون هذه الجماعات هي من يتولى حل هذه المشكلات البيئية في الوقت نفسه هم من يتسببون في هذه المشاكل، ثالثا: إن حل المسائل البيئية العالمية يستدعي تغييرا في أعمال الإنسان اليومية، وفي استغلالنا للموارد الطبيعية[49]. إن تنفيذ الالتزامات البيئية، لابد أن يقوم على إشراك مجموعة من الفاعلين تضم الدول، المنظمات، المؤسسات، الأفراد. كما يجب تقوية القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بمعنى لابد من تبني مبدأ التشاركية كمبدأ ناظم للعلاقة بين الفاعلين الدوليين على المستوى العالمي تجاه النظام البيئي العالمي، وهذا للتمكين من مواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول.

أضف إلى ذلك تفعيل الجانب القانوني، حيث أن الالتزام بالقانون له القدرة على تفعيل القواعد البيئية، عن طريق تنبيه الأفراد بعواقب عدم الالتزام وتوضيح مسؤولياتهم تجاه تجنب العواقب البيئية، وكذلك ضرورة تنبيه الدول بالمخاطر البيئية، لأنها أثبتت عدم التزامها بما يرد في القانون الدولي متسببة بذلك في أكبر الأضرار البيئية المهددة للصحة العمومية.

ويمكن بالإضافة إلى هذا، إنشاء منظمة بيئية عالمية تقوم بتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق عبر مناطق النشاط البيئية وتساهم في الوصول إلى مقاربات تكامل جيدة، وتسمح بتأسيس معايير وقواعد النزاع لتكون كقاعدة في عمليات اتخاذ القرار وحل المشاكل والنزاعات البيئية المحتملة بين الطرفين شمال- جنوب، وهذه المنظمة يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في حل المشاكل البيئية العالمية.

يجب بلورة مقاربة شمولية للقضايا البيئية، تضع مصالح الإنسانية والأجيال القادمة فوق كل اعتبار. إننا نشاطر قول ادوارد باربيي Edward Barbier حين قال: "إننا نستفيد من الطبيعة لأنها ذات قيمة بالنسبة إلينا، ونفقد الطبيعة لأننا نعتبرها مجانية، بالتأكيد إن الطبيعة لا تتفاوض مع الإنسان، كما أنها لا تحتاج إلى الإنسان، لكن الإنسان في أمس الحاجة إلى الطبيعة "[50].

**خاتمة:**

إنّ حماية البيئة والحفاظ عليها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال سياسة توعوية وتربوية ناجحة، إن على المستوى الداخلي لكل دولة أو على المستوى الدولي/ العالمي لأن هذا يقوم أساسا على المعرفة الكاملة والتامة والضرورية بأهم القواعد الأساسية للحفاظ على البيئة، ومن ثم يأتي الإتقان الكامل ومعرفة كيفية استدامة العناصر البيئية.

كما أنه يجب السير وفق خطى "خطاب العدل البيئي" الذي يشمل أصواتا تحاول حماية البيئة من خلال المساواة والعدل بين التوجهات البيئية القومية بين الدول المتقدمة والنامية ضمن مستوى عالمي شامل.

إنّ الحفاظ على البيئة لن يتحقق إلا بزوال إحدى الفوارق الموجودة بين الطرفين الدول النامية والمتقدمة، ذلك أن الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية واجب وطني ومسؤولية مشتركة للجميع، وللمواطن الحق في العيش في بيئة صحية ونظيفة، وعلى الدولة أن تكفل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة والحياة في بيئة صحية وسليمة، مما يعني أن تسود ثقافة بيئية مشتركة في المجتمع العالمي، وهذا بمواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية البيئية عن طريق تطوير نظام مشترك لكل الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ونظام مشترك لفض النزاعات القائمة بين الطرفين شمال- جنوب، واعتماد ثقافة الضبط البيئي، ومساعدة الجنوب فنيا وماليا وتكنولوجيا.

إنّ القضايا البيئية المصيرية كالاحتباس الحراري وثقب الأوزون وغيرها لا تنتظر حصول المعجزات، بل تحتاج إلى تقييم حقيقي واتخاذ الإجراءات الملموسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لأنّ:

**البيئة للجميع، ورعايتها تهم الجميع، ومشكلاتها تؤثر في الجميع.**

## الهوامش:

(1) **Convention**. See the site web in: 12/05/2013. www.thefreedictionary.com/convention.

(2) يجب الإشارة إلى أنه جرى استخدام مصطلح البيئة " Environnement " لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972، بدلا من مصطلح الوسط البشري Milieu Humain الذي استخدم قبل ذلك.

(3) د. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي- النظام القانوني لحماية البيئة. (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص. 103.

(4) الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة: " الأنظمة والتشريعات البيئية، الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي وقعت أو صادقت عليها المملكة العربية السعودية "، تم تصفح الموقع في: 2013/04/12.
< http: gis.cedare.int/pmeeis/documents/regional-international agreements,ppt-pme.pdf >

(5) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، ص. 104.

(6) أوين غرين، " قضايا البيئة "، في عولمة السياسة العالمية، المحرر: جون بيليس وستيف سميث، ط.1. ( الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004 )، ص. 682.

(7) فرح إبراهيم، " طبقة الأوزون...صون للبيئة وأرباح اقتصادية "، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد: 72. تم تصفح الموقع في: 26 أفريل 2013.

(8) أوين غرين، مرجع سابق، ص. 683.

(9) هذه الأرقام متوفرة على الموقع:
<www.aljazeera.net>

(10) فاطمة حموته، " الحوكمة البيئية العالمية كأداة لمواجهة الرؤى المتضاربة في العلاقات ما بين الشمال والجنوب "، ( ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: " التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي والتنمية المستدامة "، الجزائر، قالمة، 17- 18 أفريل 2012 )، ص ص، 10-11.

(11) د. أيوب أبو دية، " مفهوم الانحباس الحراري: عوامله وأسبابه وسبل مواجهته "، تم تصفح الموقع في: 2012/09/12.
<nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/…/005.pdf

(12) نفس المرجع السابق.

(13) عائشة بن عطا الله،" التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة" ( ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول: " التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال أفريقيا"، 6-7 نوفمبر 2012)، ص. 7.

(14) المصدر: عائشة بن عطا الله، مرجع سابق، ص. 7 ، نقلا عن: الموسوعة العربية العالمية.

(15) سعدان شبايكي ، "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية"، مقال وارد ضمن، البيئة في الجزائر: التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، كتاب جماعي تحت إشراف: د. كردون عزوز، د. لعروق محمد الهادي، ساحلي محمد، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والمتوسط، جامعة قسنطينة، 2001، ص. 50.

(16) د. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، ص. 18.

(17) فاطمة حموته، مرجع سابق، ص. 12.

(18) هشام بشير: "مؤتمر كانكون للتغيير المناخي...حدود النجاح والإخفاق"، مجلة السياسة الدولية، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2012. <digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?serial=633729>

(19) عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها" (مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، الجزائر، سطيف، 7-8 أفريل 2008)، ص. 7.

(20) نفس المرجع السابق، ص. 8.

(21) المصدر: مخول مطانيوس و د. عدنان غانم، " نظم الإدارة البيئة ودورها في التنمية المستدامة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 25، 2009، ص. 42. و: د. محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا، ط.1. ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 )، ص ص. 106- 110.

(22) راجيندرا باتشوري، " كوكب الأرض المتغير- حان وقت العمل "، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، العدد 2- 49، مارس 2008، ص.14.

(23) أوين غرين،" قضايا البيئة "، مرجع سابق، ص.656.

(24) نفس المرجع السابق، ص. 656.

John Vogler, and Mark Imber, The environment and international relations, (new York and London: Taylor and Francis e- library, 2005), p.5.

(25)- John Vogler, and Mark Imber, The environment and international relations, (new York and London: Taylor and Francis e- library, 2005), p.5.

(26) جون فوغلر، " البيئة "، في قضايا في السياسة العالمية، المحرر: برايان وايت، ريتشارد ليتل ومايكل سميث، ط.1 ( الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004 )، ص. 254.

- Declaration of the united nations conference on the human environment. <www.unep.org/documents.multi/default>

(28) Reiner Grundmann, Transnational Environmental Policy- reconstructing Ozone, (London: Rout ledge, 2001), pp. 36-37.

(29) د.عمار عماري، مرجع سابق، ص. 2.

(30) United nations environment program " - The Vienna convention for the protection of the ozone layer " published in 2001, by ozone secretariat, Nairobi- Kenya, web site: www.unep.org/ozone.

(31) The human consequences of the Chernobyl nuclear accident- a strategy for recovery, a report commissioned by UNDP and UNICEF with the support of UN-OCHA and WHO, 2002, pp: 1-4.

(32) Reiner Grundmann, op. Cit., pp. 164- 167.

(33) محمد بغالي، " الحكم الراشد والتنمية المستدامة- دراسة اصطلاحية تحليلية " حالة الجزائر"، دراسات استراتيجية 14( 2011): ص. 52.

(34) ريتشارد ليتل،" الأنظمة الدولية"، في عولمة السياسة العالمية، المحرر: جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص. 499.

(35) للمزيد من المعلومات الرجوع إلى:

Felix Dodds , and Tim Pippard : Human and environmental security- an agenda for change London: Earthscan, 2005), p.16 and after.

(36) د. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، ص ص. 496- 497.

(37) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الأمم المتحدة، 1992، تم تصفح الموقع في: 2013/07/12.

<Unfccc.int/resource/docs/…/convarabic.pdf>

(38) John blewitt: understanding sustainable developpement ( London: sterling, 2008), p. 16.

(39) افن فونتين أورتيز و تادانوري انوماتا، تقييم الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (جنيف: وحدة التفتيش المشتركة، 2009)، ص ص. 3- 5.

John blewitt: understanding sustainable developpement op. Cit ., p17.

(40) John blewitt: understanding sustainable developpement op. Cit ., p17.

(41) جون فوغلر، " البيئة "، مرجع سابق، ص.273.

(42) مصطفى كمال طلبة: " تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله "، مجلة السياسة الدولية، تم تصفح الموقع في 2010/05/13.

(43) عبد الله بن جمعان الغامدي: " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة "، تم تصفح الموقع في 2012/10/12.<Faculty.ksu.edu.sa/ghamdi/pages/sustainable%20development.pdf>

(44) المعهد الدولي للتنمية المستدامة:" مفاوضات البيئة والتنمية"، تم تصفح الموقع في: 2013/4/1.
<www.iisd.ca/climate/cop18/enb>

(45) الحسين شكراني وكمال حلمي، " تقرير عن: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: ريو + 20 "، المستقبل العربي، 2012، ص. 207.

(46) نفس المرجع السابق نقلا عن:

Gilles van kote et Thomas wieder , « les chefs d'état actent l'échec du sommet », Le monde, 22/6/2012, p. 8.

(47) نفس المرجع السابق، ص. 209.

(48) تقرير عن مؤتمر الدوحة الـ 18 حول تغير المناخ، تم تصفح الموقع يوم:

<http://lb.boell.org/en/...>

(49) Frances Harris: Global environment issues ( England: British Library cataloging in publication data, 2004), pp.3-4.

(50) Le Monde, 22/06/2012, p. 08.